مجلة رفوف–مخبر المخطوطات – جامعة أدرار– الجزائر المجلد13/ العـدد: 02(نوفمبر 2025)ص 801–821
ISSN: 2335-1381 EISSN: 2602-5949 LegalDeposit: 2013-6352

نظرية العقـــد الاجتماعي–دراســة تحليلية مقارنة بين توماس هوبز جون لوك، جون جاك روسو – وتأثيرها على الخطاب السياسي المعاصر

The Social Contract Theory - A Comparative Analytical Study of Thomas Hobbes, John Locke, and Jean-Jacques Rousseau, and Its Impact on Contemporary Political Discourse

زروخي عبد الوهاب[1]، تونسي محمد[2]
Zerroukhi Abd Elwahab [1], Tounsi Mohamed [2]
1 جامعة عمار تليجي الأغواط (الجزائر)، zerroukhi@lagh-univ.dz
2 جامعة عمار تليجي الأغواط (الجزائر)، m.tounsi@lagh-univ.dz

تاريخ الاستلام: 2025/09/26	تاريخ القبول: 2025/11/17	تاريخ النشر: 2025/11/30

الملخص: تعتبر نظرية العقد الاجتماعي من ابرز النظريات السياسية التي تزامن ظهورها مع البدايات الأولى لعصر الأنوار الأوروبي، هذه النظرية سواء كانت مع هوبز أو لوك أو روسو ارتبط فيها علم السياسية بعلوم أخرى أبرزها علم الانتروبولوجيا، وعلم النفس، فالسياسية لم يعد ينظر إليها على أنها تنظيم لعلاقات بين الناس فقط، وإنما أصبحت عبارة عن عقد أخلاقي وسياسي بين مجموعة من الناس، دفعتهم الطبيعة البشرية إلى التجمع من أجل حياة أفضل. ولأن هذه النظرية ذات أهمية كبرى في الفلسفة السياسية فقد امتد حضورها إلى الفكر السياسي المعاصر، حيث تجلى هذا الحضور بشكل بارز عند الفيلسوف الأمريكي جون راوزلز صاحب نظرية العدالة، لهذا نجده قد ارتكز على نظرية العقد الاجتماعي من اجل إرساء قواعد العدالة الحقة.
الكلمات مفتاحية: التعاقد، الحالة الطبيعية، الحالة المدنية، الحقوق، الواجبات، الدولة.

Abstract: The Social Contract Theory is considered one of the most prominent political theories that emerged alongside the early beginnings of the European Enlightenment, as this theory, whether in the works of Hobbes, Locke, or Rousseau, connected political science with other disciplines, most notably anthropology and psychology, where politics was no longer viewed merely as an organization of relationships among people but rather as a moral and political contract among a group of individuals, driven by human nature to come together for a better life. Due to the significant importance of this theory in political philosophy, its influence has extended into contemporary political thought; this presence is notably evident in the work of the American philosopher John Rawls, the proponent of the theory of justice, who relied on the social contract theory to establish the principles of true justice.
Keywords: Contract, natural state, civil status, rights, duties, state.

المؤلف المرسل: زروخي عبد الوهاب ، **الإيميل**: zerroukhi@lagh-univ.dz

1. مقدمة

عرف الفعل السياسي عبر تاريخه الطويل عدة تجليات وأشكال، وتختلف تلك الأشكال باختلاف الإجابات عن التساؤل التالي: هل وُجِدَت الدولة لخدمة الأفراد؟ أم أن الأفراد وُجِدوا من أجل خدمة الدولة؟ بصيغة أخرى: هل الدولة من صنع الأفراد؟ أم أن الأفراد من صنع الدولة؟

ولعل أول وأبرز لحظة تاريخية تم التطرق فيها لهذا التساؤل هي اللحظة اليونانية، خصوصًا لحظة أفلاطون وأرسطو؛ فقد كان تصور الدولة في هذه الفترة مرتبطًا بالفضيلة، أو بالأحرى بالسعادة. فالدولة عند أفلاطون تعتبر بمثابة الجانب الروحي للإنسان، والتفكير في العدالة –وهي رأس الفضائل عنده– لا توجد إلا باجتماع الجنس البشري؛ وبالتالي فإن الدولة الأفلاطونية نشأت حين كان الإنسان غير قادر على الاكتفاء بذاته، لأن حاجاته ومطالبه كثيرة.

ولم تختلف نظرة أرسطو عن أستاذه أفلاطون في كيفية نشوء الدولة والغاية منها؛ فقد اعتبر الدولة الكل الذي يجعل الجزء (الفرد)، يلبي رغباته، شرط أن تنسجم هذه الرغبات مع نظام المدينة، وحدوث هذا الانسجام يمثل الحياة السعيدة للإنسان.

أما اللحظة الثانية فهي لحظة الدولة في القرون الوسطى، حيث أصبح الفعل السياسي –وكغيره من أنماط التفكير– يرتبط باللاهوت، خصوصًا في التقليد المسيحي، فالفكر السياسي المسيحي جاء ليؤكد على ضرورة خضوع الدولة للقانون الذي يجب أن يسود الكون، وهو القانون الإلهي، وبهذا يصبح الخضوع للملك خضوعًا للإرادة الإلهية، لهذا، يرى القديس أوغسطين أن شرط تحقيق السعادة الإنسانية لا يكون إلا بالعيش في مدينة الله، مدينة تتحقق فيها العدالة التي يصبح فيها كل فرد يحترم الواجبات الملزم بأدائها، وحاصلاً في الوقت ذاته على حقوقه الممنوحة له. ولا يختلف هذا الأمر كثيرًا عند فلاسفة الإسلام أمثال الفارابي والماوردي وإخوان الصفا وغيرهم، والذين حاولوا أن يوفقوا بين التصور اليوناني للدولة والتصور الإسلامي لها، تصور يظهر بوضوح في فلسفة الفارابي السياسية؛ فالحاكم الفيلسوف في جمهورية أفلاطون يقابله الحاكم الإمام عند الفارابي.

وأما اللحظة الثالثة فهي لحظة عصر النهضة، لحظة ارتباط الفعل السياسي بالقوة، وهنا أُثِير ذلك الجدل حول علاقة الأخلاق بالسياسة، وإذا غابت الأخلاق يعني هذا حضور القوة، وهو ما تبناه الإيطالي ميكيافيلي؛ فالدولة عنده كيان لا بد من المحافظة عليه بأي شكل من الأشكال، وبالتالي على الأمير أن يستخدم كل الطرق الأخلاقية وغير الأخلاقية للمحافظة على دولته.

اللحظة الرابعة والأخيرة هي لحظة الحداثة والتنوير، وبروز فكرة العقد الاجتماعي (وهي اللحظة التي تمثل محور دراستنا هذه)، وهنا نجد أن علم السياسة ارتبط بعلوم أخرى أبرزها علم الأنثروبولوجيا وعلم النفس؛ فلم يعد ينظر إلى السياسة على أنها تنظيم لعلاقات بين الناس فقط، وإنما أصبحت عبارة عن عقد أخلاقي وسياسي بين مجموعة من الناس، دفعتهم الطبيعة البشرية إلى التجمع من أجل حياة أفضل.

فنظرية العقد الاجتماعي تعتبر عند أعلامها الثلاثة (توماس هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو). دراسة ابستمولوجية لتاريخ الاجتماع البشري، بل هي نظرية يتشابك فيها البعد السياسي مع أبعاد أخرى مثل البعد السيكولوجي والبعد الثقافي والاجتماعي، وسنحاول في هذه الدراسة أن نسلط الضوء على نظرية العقد الاجتماعي عند أعلامها الثلاثة، ولفهم أسس هذه النظرية سنطرح مجموعة من التساؤلات هي: هل المجتمعات السياسية طبيعية أم تعاقدية؟ بما تميز الطور الطبيعي الذي عاش فيه الإنسان؟ ما سبب ودافع الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية؟ ما هي طبيعة وشروط العقد؟ وما نوع الحكم السياسي الذي يترتب عن هذا العقد؟ ما هي القيمة العملية لهذه النظرية في الواقع السياسي الحديث؟ وهل يمكن أن نجد حضورًا لنظرية العقد الاجتماعي في الخطاب السياسي المعاصر؟ وقبل الإجابة عن كل هذه التساؤلات سنحاول أن نوضح الأسس السيكولوجية التي قامت عليها نظرية العقد الاجتماعي.

2.علم النفس ونظرية العقد الاجتماعي

كما أشرنا سابقًا، فإن ما يميز الفعل السياسي في الفترة الحديثة هو قيامه على أسس نفسية، وهذا الأمر لا يقتصر فقط على السياسة، وإنما يمتد إلى مباحث فلسفية أخرى مثل نظرية المعرفة والدين والأخلاق... إلخ. ويظهر حضور النزعة السيكولوجية في نظرية العقد –خصوصًا عند توماس هوبز (1588–1679)، وجان جاك روسو (1712–1778)، وبدرجة أقل جون لوك (1632–1704) – في محاولة فهم وتفسير الطبيعة البشرية خاصة قبل التوصل إلى ميثاق اجتماعي بين الأفراد، فتحليل النفس البشرية في حالتها الطبيعية الأولى يكشف أن هناك صراعًا بين الميولات والرغبات والانفعالات، وهذا من شأنه أن يجعل الحياة معقدة وتفتقر للأمن والاستقرار، فمثلاً، رغبة التملك تجعل الجميع على استعداد لإشباع هذه الرغبة، وحينها تصطدم الرغبات وتتضارب المصالح ليدخل الأفراد في حالة ما يسميه هوبز "حرب الكل ضد الكل"، وإذا كان الاختلاف واضحًا في موقف كل من هوبز ولوك وروسو

حول الطبيعة البشرية من حيث كونها خيّرة أو شريرة، فإنهم يتفقون في نقطة تشخيص سيكولوجيا النفس البشرية قبل الانتقال إلى الحالة المدنية.

وإجمالاً، فإن علم السياسة هنا يرتكز على النفس من حيث أن هدف علم النفس هو حدوث توافق بين أعضاء الإنسان، وتخضع جميع هذه الأعضاء لمركز واحد وهو القادر على إحداث التوافق والمتمثل في العقل، فإذا كانت هذه أهداف علم النفس، فكذلك الشأن بالنسبة للسياسة، التي هدفها إحداث التوافق بين أفراد المجتمع، ولا يمكن أن يحدث ذلك إلا بالحاكم الذي يحقق لهم أمنهم وسلامتهم (زروخي، 2001، صفحة 191)، وهذه الفكرة ليست جديدة بل نجدها عند أفلاطون عندما ربط أقسام النفس (القوة العاقلة، القوة الغضبية، القوة الشهوانية)، بالطبقات الموجودة في المجتمع (الحكام، الجنود، الخدم).

1.2 حالة الطبيعة الأولى

سنتناول هنا طبيعة الحياة الاجتماعية التي كان يعيشها الإنسان الأول في مرحلة ما قبل التمدن، ونعرف موقف كل من هوبز ولوك وروسو على الترتيب من هذه الحالة الأولى، لكن قبل هذا نتساءل أولاً: هل الحالة الطبيعية الأولى هي حالة واقعية عرفتها البشرية قبل الانتقال إلى الحالة المدنية أم أنها حالة افتراضية من نسج خيال الفلاسفة؟ يقدم جون لوك إجابة عن هذا التساؤل، ويرى أن هذه الحالة ليست افتراضية وإنما واقعية عرفتها البشرية الأولى نتيجة لغياب تنظيم اجتماعي ينظم علاقة الحاكم بالرعية ويجعلها تسير وفق قوانين معينة. يقول جون لوك: "كثيرًا ما يسأل السائلون: أين يمكن أن نجد البشر في حالة الطبيعة الأولى هذه؟ ويكفي للإجابة عن هذا السؤال أن نقول إنه لما كان كل الأمراء وحكام الحكومات المستقلة في جميع أنحاء العالم هم في حالة الطبيعة، فإنه يكون جليًا أن العالم لم يخل، ولن يخل من فئة البشر ما زالت في هذه الحالة" (لوك، 1959، صفحة 145)، ومن هذا القول يتضح لنا أن جون لوك يؤمن بوجود مرحلة طبيعية سبقت حالة المجتمع المدني الذي تعيش فيه البشرية اليوم، وتكون بذلك الدولة هي نتاج إرهاصات اجتماعية عرفها الإنسان الأول.

2.2 الحالة الطبيعية عند توماس هوبز

قدم توماس هوبز .(1588–1679) T. Hobbes فلسفته في ثلاثة كتب هي: مبادئ القانون (1640)، وفي المواطن (1642)، والتنين أو الليفياتان (1651)، وتتعلق الاختلافات الأكثر وضوحًا بين الكتب بتطور النظرة اللاهوتية وأحكامها في الكتب القصيرة.

وفي تشخيصه للحالة الطبيعية، حاول هوبز أن يجيب عن المشكلة السيكولوجية القديمة، وهي مشكلة ذات أهمية بالنسبة للفلسفة السياسية وهي: هل الإنسان بطبيعته سياسي واجتماعي؟ ينكر هوبز أن يكون الإنسان بطبعه سياسي واجتماعي، وتتضح أسباب هذا الإنكار عن طريق نظرية حالة الطبيعة، تلك الحالة قبل السياسية التي عاش فيها الناس بدون حكومة مدنية، أو بدون سلطة عامة فوقهم تحميهم من الخوف (شتراوس، 2005، صفحة 576)

إن الإنسان حسب هوبز لا يملك غريزة الاجتماع والتعاون مع بني جنسه، كما كانت تعتقد النظريات السابقة عليه (نظرية أرسطو خصوصًا)، وأن الحالة التي وجد عليها لم تكن فيها مساواة تامة بين الجميع، وإن كان الأقوياء والأذكياء هم من يتمتع فيها فقط، لأن لا شيء يضمن البقاء إلا القوة، بينما الضعفاء لم يساووهم في خيرات الطبيعة، لذلك فإن الأصل بالنسبة للحالة الطبيعية هو أن الإنسان ذئب لأخيه الإنسان (زروخي، 2001، صفحة 192)، والأكثر من ذلك فإن هذه المرحلة تغيب فيها الثقة بين الأفراد وينتشر العنف والرغبة في السيطرة على الآخر سواء باستخدام القوة أو بالخداع. يقول هوبز: "ونتيجة هذا الانعدام المتبادل للثقة، ليس ثمة سبيل معقول أكثر من التحسب لكي يضمن الإنسان أمنه، أي أن يفرض سيطرته بالقوة أو بالخداع على أكبر عدد ممكن من الناس" (هوبز، 2011، صفحة 133).

لقد حاول هوبز أن يفهم السلوك البشري عن طريق علم النفس، فاستنتج أن السبب الذي جعل الطبيعة البشرية تميل إلى الشر على حساب الخير يرجع إلى استبداد ثلاث طبائع نفسية بالإنسان هي: المنافسة وعدم الثقة والمجد، فالطبع الأول حسب هوبز يجعل البشر يغزون لتحقيق الكسب، والثاني من أجل الأمن، والثالث من أجل السمعة؛ في الأول يستخدم الناس العنف ليجعلوا من أنفسهم سادة على الآخرين، والثاني ليدافعوا عن أنفسهم، وفي الثالث من أجل أمور تافهة، مثل كلمة أو ابتسامة أو اختلاف في الرأي، أو أي علامة أخرى على الحط من قيمتهم، إما مباشرة في شخصهم أو من خلال عائلتهم وصداقاتهم (هوبز، 2011، صفحة 134).

ومن هنا يتضح أنه في الوقت الذي يعيش فيه الناس دون سلطة مشتركة تبقيهم جميعًا في الرهبة يكونون في الحالة التي تسمى حربًا، وهي حرب بين كل إنسان وكل إنسان آخر، وهذه الحالة غير المستقرة تجعل من الحياة صعبة ومتوحشة وقصيرة، ولا يؤثر هذا النوع من الحياة على الجانب السيكولوجي للفرد فحسب بل يؤثر بالسلب أيضًا على الجانب الاقتصادي؛ فتنعدم الزراعة وخدمة الأرض مادام حق الملكية غير مضمون، ولا ملاحة ولا استخدام للسلع ولا بناء ضخم، ولا أدوات لتحريك أو إزالة الأشياء التي تتطلب قوة كبيرة، ولا معرفة لسطح الأرض ولا حساب

للزمن، ولا فنون ولا مجتمع، والأسوأ من هذا كله خوف متواصل وخطر وموت عنيف (هوبز، 2011، صفحة 135).

إذن الحالة الطبيعية عند هوبز أهم ما يميزها هو الوحشية وغياب آليات الاستقرار مثل انعدام الثقة، العنف، حب التسلط على الآخرين، وهي باختصار حالة يمكن وصفها بحالة قانون الغاب الذي يحكم البهائم.

3.2 الحالة الطبيعية عند جون لوك

خلافًا لتوماس هوبز، يرى لوك أن الحالة الطبيعية الأولى هي حالة من الحرية والمساواة التامتين بين جميع البشر، يخضعون فيها لسلطان العقل وسنة الطبيعة. يقول جون لوك مؤكدًا على هذا: "ولكي ندرك طبيعة السلطة السياسية إدراكًا صحيحًا من مصدرها الأصلي فينبغي لنا أن نفحص الوضع الطبيعي الذي نجد البشر عليه، وهو وضع من الحرية التامة في القيام بأعمالهم والتصرف بأملاكهم وذواتهم كما يرتؤون ضمن إطار سنة الطبيعة وحدها، ودون أن يحتاجوا إلى إذن أحد ويتقيدوا بمشيئة أي إنسان" (لوك، 1959، صفحة 139).

وانطلاقًا من سلطة العقل وسنة الطبيعة، لا يحق لأي شخص إلحاق الضرر بشخص آخر لأن ذلك يعد خرقًا لمبدأ المساواة القاضي بالمحافظة على الصالح العام، أما إذا اعتدى الإنسان على أخيه الإنسان وخرق السنة التي تلزمهما معًا، فكل امرئ له الحق في الدفاع عن نفسه، بالإضافة إلى ذلك، فحق الاقتصاص من المجرم أمر مشروع حسب لوك، لأن المجرم خالف السلطة واتبع غرائزه العدوانية، وإذا لم يقتص منه الآخرون فإنه يصبح عدوا للبشرية جمعاء.

ويؤكد جون لوك أن هذا الطور الطبيعي الأول رغم أنه طور الحرية فهذا لا يعني أنه طور الإباحية؛ فالإنسان حسبه يتمتع بحرية التصرف بشخصه وممتلكاته، إلا أنه لا يتمتع بحرية القضاء على حياته، بل حتى حياة المخلوقات التي يملكها، ما لم يستدع ذلك غرضًا أشرف من مجرد المحافظة عليها، فالطور الطبيعي سنة طبيعية يخضع لها الجميع والعقل هو تلك السنة (لوك، 1959، صفحة 140)، ولو استشار البشر العقل لأقرّ لهم بأنهم جميعًا متساوون وأحرار، ولهذا فلا أحد منهم يوقع ضررًا بحياة صاحبه أو صحته أو ممتلكاته.

3.2 الحالة الطبيعية عند روسو

تختلف نظرة روسو للحالة الطبيعية الأولى التي عاشها الإنسان البدائي عن نظرة كل من توماس هوبز وجون لوك؛ فالإنسان ليس عدوانيًا وشريرًا بالطبيعة على نحو ما أكده هوبز، وليس كائنًا اجتماعيًا بالدرجة الأولى على حد تعبير لوك، بل يرى أن الإنسان في الطور الطبيعي كان متوحدًا في الغابة لا يعرف أهله، ولعله لم يعرف

أولاده، ولا حتى لغة أو صناعة أو فضيلة أو رذيلة، حيث أنه لم يكن له أي علاقة مع أفراد نوعه يمكن أن تصير علاقة أخلاقية، وكان حاصلاً بسهولة على وسائل إرضاء حاجاته الطبيعية، ولم يكن له غرائز معينة كغرائز الحيوانات، فقد كانت له القدرة على محاكاة الغرائز والتفوق على الحيوانات في تحصيل مثل ما توفره لها غرائزها المعينة، ولم يكن يصاب إلا بالقليل من الأمراض، فكلما كان يحتاج إلى الأدوية كانت حاجته إلى الأطباء أقل، وإنما تقتل الصحة بالإسراف في المعيشة (كرم، د.ت، صفحة 202).

ويذهب روسو إلى أن التأكيد على أن كل الناس في هذا الطور متساوون بالطبيعة، وأنهم لا يمتلكون سوى صنوف من الوجود الفيزيائي، وإن كانت هناك اختلافات في القوة، فإنه يكون لها معنى ضئيل لأن الأفراد ليس لهم اتصال ببعضهم البعض ولا يمكن أن يستمد من حالة الإنسان الطبيعية حق ما في أن يحكم الآخر. إن حق القوة ليس حقًا لسببين: أولاً لأن المستعبد يمكن أن يثور بدوره باستمرار، ثانيًا لا يستطيع شخص ما أن يستعبد شخصًا آخر في الحالة الطبيعية لأن الناس لا يحتاج بعضهم إلى بعض ومن المستحيل أن يبقي عليه عبدًا (شتراوس، 2005، صفحة 144)، ولقد كان الإنسان المتوحد عند روسو طيبًا تأخذه الشفقة من رؤية أقرانه يتألمون، إضافة إلى أنه كان كاملاً سعيدًا لقلة حاجاته وسهولة إرضائها، ولأنه كان حرًا ومستقلاً فكان كل إنسان مساويًا لكل إنسان.

.3 دواعي الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية

3.1 دواعي الانتقال عند توماس هوبز

إن الأسباب التي تدفع بالفرد للخروج من الحالة الطبيعية الأولى إلى حالة المجتمع المدني هي الخوف من الموت، والرغبة في الأشياء الضرورية لحياة مريحة، والأمل بأن يحصلوا عليها بأعمالهم، كما أن حالة الفوضى التي هي مصدر تهديد لبقاء الإنسان ومعها يفقد القدرة للحفاظ على ذاته مما يجعله يفكر في الاجتماع بغيره؛ فدفاع الفرد عن نفسه مفردًا غير متاح، بينما دفاعه عن ذاته وسط جماعة هو الضامن الوحيد ليكون آمنا وسالما، إذن حالة الحرب الناتجة عن أهواء الإنسان الطبيعية تجعل من حالة الطبيعة الأولى أمرًا لا يطاق حسب هوبز، لهذا يبقى تكوين المجتمع المدني هو المنفذ الوحيد للإفلات من هذه الحرب القائمة باستمرار.

3.2 دواعي الانتقال عند جون لوك

إذا كانت الحرية والمساواة هي أهم ما يميز الحالة الطبيعية عند لوك، فلماذا يتم الانتقال إلى الحالة المدنية؟ يعترف لوك أن الحالة الطبيعية لا تخلو من آفات تهدد الحرية والمساواة، والآفة الكبرى عنده أن كل امرئ فيها هو الخصم والحكم في جميع القضايا التي تخصه (لوك، 1959، صفحة 140). ومن هنا يفكر البشر في الخروج من

هذه الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية من أجل إقامة سلطة سياسية عامة تهيمن عليهم جميعًا، وتطبق قوانين سنة الطبيعة بكل إنصاف وموضوعية، ويرى جون لوك أن أبرز الآفات التي تلحق بالحالة الطبيعية يمكن أن نجملها في ثلاث آفات هي:

- انعدام قانون معروف ثابت تواضع عنه أفراد المجتمع، يحدد حقوق الفرد ومسؤولياته بوضوح، ومع أن سنة الطبيعة التي تهيمن على هذا الطور واضحة كل الوضوح فالناس يتجاوزون عنها في الكثير من الأحيان لأنانيتهم؛
- انعدام حكم منصف نزيه يقضي بينهم ويفصل في خلافاتهم بناءً على القانون، إذ لما كان البشر مطبوعين على الأنانية استحال عليهم التجرد من الأهواء الذاتية أثناء الحكم، خصوصًا في القضايا التي تخصهم؛
- انعدام سلطة قادرة على تنفيذ أحكام القانون بصرامة وإنصاف، إذ لما كان مرتكب إساءة قلما يرتدع طوعًا اقتضى أن تكون السلطة الحاكمة قادرة على إرغامه، والفرد عاجز عن فعل ذلك بمفرده (نقلاً عن ماجد فخري في تقديمه لترجمة كتاب جون لوك "مقالتان في الحكم المدني"، ص 14).

بالإضافة إلى ذلك، فإن من أسباب الانتقال كذلك من هذا الطور الطبيعي هو عجز الإنسان عن توفير قدر من الأشياء الضرورية لذاته، أي توفير معيشة تليق بكرامة الإنسان، فالبشر مدفوعون بطبيعتهم أن يستندوا للاشتراك والتعاون مع بعضهم البعض لكي يصلحوا تلك النقائص والعيوب الكائنة فيهم، بحكم كونهم أفرادًا يعيشون في عزلة عن أقرانهم، ولقد كان هذا هو سبب تألب البشر بادئ ذي بدء في مجتمعات سياسية، وهنا نجد جون لوك يتفق مع أرسطو في كون أن أحد أسباب نشوء الدول هو عدم اكتفاء الإنسان بذاته على توفير الحاجات الضرورية من أجل العيش.

3.3 دواعي الانتقال عند روسو

يرى روسو إن خروج الإنسان من الحالة الطبيعية الأولى كان لأسباب طبيعية وليس أسبابًا متعقلة بفساد الإنسانية، والأسباب الطبيعية هي من قبيل الفيضانات والزلازل والبراكين والبرد والحر، فتتابع هذه الظواهر الطبيعية تجعل الإنسان غير قادر بمفرده على مواجهتها، ومن ثمة حتمت عليه الاجتماع مع غيره من الناس والتعاون معهم من أجل الحفاظ على البقاء.

بالإضافة إلى ذلك، فالإنسان ملزم بتجاوز المرحلة الطبيعية والدخول في الحالة المدنية، لأن هذه الأخيرة هي التي تجعل منه إنسانًا يتميز بخصوصية إنسانية، حيث أنها تصبغ أفعاله وسلوكياته بصبغة أخلاقية، والتي كانت منعدمة في الحالة الأولى، ومن ثم تستبدل الغريزة التي كانت تميز مسلكه بالعدالة، وبذلك تتغير صفاته من الحالة

الطبيعية إلى الحالة المدنية، وعلى الرغم مما سيفقده من مزايا في المرحلة الأولى فإنه سيعوضها بمزايا أخرى أفضل منها (زروخي، 2001، صفحة 223) .

كما أن الناس إذا كانوا لا يستطيعون إنتاج قوى جديدة، بل توحيد القوى القائمة وتوجيهها، عادة لا يكون لديهم وسائل للبقاء، غير تأليفهم بالتكتل مقدارًا من القوى يمكنه أن يتغلب على المقاومة وتحريك هذه القوى بمحرك واحد وتسييرها متوافقة، وما كان لهذا المقدار من القوى لينشأ إلا باتفاق أناس كثيرين (روسو، 2012، صفحة 37) إذن أسباب لجوء الإنسان إلى الميثاق الاجتماعي هو قساوة الطبيعة وعجزه على مواجهتها؛ فالمواجهة الفردية للطبيعة دائما ما تكون خاسرة على عكس المواجهة الجماعية التي تنتهي بترويضها.

4. طبيعة العقد (بنوده)

إن العقد هو عملية نقل إرادية يعمل بمقتضاها البشر بنقل حقوقهم أو حريتهم إراديًا على أي شيء، فهذا لأن عقلهم يهمس لهم أن لهم مصلحة في ذلك، فالخروج من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية هو أمر في صالح الأفراد، وتختلف طبيعة العقد وبنوده عند كل من هوبز ولوك وروسو؛ فكل واحد منهم يقدم عقدًا يتضمن شروط الانتقال الاجتماعي.

1.4 طبيعة وبنود العقد عند هوبز

يؤكد هوبز أن سعي الإنسان نحو السلام يجعله على استعداد –حين يكون الآخرون مستعدين– أن يتخلى عن حقه في كل شيء، بالقدر الذي يراه ضروريًا للسلام وللدفاع عن نفسه، وأن يرضى لنفسه بقدر من الحرية إزاء الآخرين يساوي قدر حريتهم إزاءه (هوبز، 2011، صفحة 140)، وهذا يعني أن أول شرط في العقد هو تنازل الفرد عن حقوقه ولعل من أبرزها حق الحرية.

وعندما نقول أن المرء تنازل عن حقه في أي شيء هو أن يحرم نفسه من الحرية حين يعرقل استفادة الآخرين من حقه في الشيء نفسه، لأن الذي يتخلى عن حقه أو يفوضه لا يعطي لأي إنسان آخر حقًا لم يكن له من قبل لأن لا وجود لشيء لم يكن الإنسان يملك حقًا عليه بالطبيعة، بل هو يتنحى له جانبا حين يستمتع بحقه الأصلي دون أن يعرقله هو، ولكن ليس دون أن يعرقله آخر، وبالتالي فإن ما يحصل لإنسان نتيجة تخلي آخر عن حق ليس سوى تقليل من العقبات في انتقال حقه الأصلي (هوبز، 2011، صفحة 141).

ويؤكد هوبز أنه يجب على الناس الذين دخلوا في إلزام هذا العقد أن يفوا بعهودهم، وإذا لم يتم الوفاء بهذا العهد فإن المجتمع سوف ينحل، فالإخلاص للعقود هو بالنسبة لهوبز أساس كل عدالة وظلم؛ لأنه حيثما لا ينفذ العهد فإنه لا يتم التخلي عن الحقوق أو نقلها، ويكون لدى كل شخص الحق في كل شيء، وهكذا فإن الظلم أو الضرر ليس شيئًا سوى عدم الوفاء بالعهود (شتراوس، 2005، صفحة 582)، فالوفاء بالعهد عند هوبز يكون إجباريًا لا اختياريًا، وهذا من أجل الصالح العام.

وللعقد الاجتماعي عند هوبز جزءان:

- تعهد كل عضو من المجموعة المدنية المستقلة مع كل واحد من الآخرين بأن يسلم بوصفه صاحب سيادة أيا كان شخصًا أو مجموعة من الأشخاص بما تتفق عليه أغلبية عددهم.
- التصويت هو الذي يحدد من الذي يجب أن يكون صاحب سيادة، ويظل أولئك الذين هم غير شركاء في العقد في حالة حرب وبالتالي أعداءً للبقية، وهنا نبين أن الدولة التي يتصورها هوبز لها ميزتان: الأولى سلطتها ديمقراطية لأنها قائمة على التصويت على الحاكم، والثانية هي وجود معارضة رفضت الدخول في إلزام العقد، ويمكن أن نلمس هذه الميزة في الدول المعاصرة.

كما يقضي العقد عند هوبز تسليم السلطة لشخص واحد عن طريق التصويت، والشخص تجتمع في يده السلطات الثلاث (التشريعية، القضائية والتنفيذية)، وبذلك تصبح القوانين المدنية لكل دولة ليست شيئًا آخر سوى أمر صاحب السيادة، هذا الأخير عند هوبز هو من يحدد الخير والشر ومنه العادل والظالم، وما هو آمن وغير آمن؛ إنه يساهم في السلام عن طريق محاولة حسم كل المسائل الخلافية قبل أن تنشأ الخصومات والنزاعات.

كما أن صاحب السيادة ليس ملزماً بأن يطيع القوانين المدنية لأنها أوامر فقط ويستطيع أن يعفي نفسه منها كيفما يشاء، ولأنه يستطيع أن يدعي أي حق من حقوق الملكية ضده، لأن كل ملكية مستمدة من القوانين أي من إرادته. ومعارضة إرادة صاحب السيادة في أي حال من الأحوال ستكون معارضة لأساس كل ملكية، وستكون إحباطًا ذاتيًا (شتراوس، 2005، صفحة 589)، وبالتالي ينتج أن الحاكم لديه سلطة مطلقة في تسيير شؤون الدولة، لكن السؤال المطروح هنا: ما هو الموقف الذي يتيح للفرد أن يعصي أوامر السلطة؟ يجيب هوبز ويقول أن كل شخص من حقه أن يعصي أي أمر كأن يقتل نفسه، أو يجرح نفسه، أو أن يتخلى عن أي شيء يحتاجه لكي يعيش، إن حق المحافظة على الذات يظل مصونًا ولا يمس (شتراوس، 2005، صفحة 590)، وبصورة أخرى، فإن الفرد بإمكانه عصيان السلطة إذا كانت حريته مهددة بالانتهاك؛ فالحرية عند هوبز حق طبيعي عرفه الإنسان في الطور الأول وعليه أن يحافظ على هذا المكسب في الطور المدني.

ويذهب هوبز إلى أكثر من ذلك عندما يعتبر كل ثورة أو انتفاضة ضد السلطة السياسية القائمة والحاكمة على باطل مهما كانت حتمية الفعل الذي أسند إليه، ومن ذلك وجب على كل فرد من أفراد الدولة أن ينشئ في ذاته شعورًا على أن الدولة القائمة هي قوة لا تغلب ولا تقهر، وأن كل من يريد القيام بأي فعل اتجاهها كالثورة مثلاً فإنه يعتبر أمرًا عقيما لا فائدة منه، لأنه تعسف وظلم في حق السيد أو الدولة (زروخي، 2001، صفحة 197)، وهنا نفهم أن هوبز يقر بأن الخروج عن الحاكم أمر غير مشروع لأن نتائجه تعود بالسلب على الأفراد، وتعم الفوضى وعدم الأمن، وهذا الموقف نجده عندنا في الإسلام، عندما يعتبر بعض العلماء بأن الخروج على ولي الأمر مهما كان نظامه فاسدًا غير جائز.

2.4 طبيعة العقد عند جون لوك

يرى جون لوك أن العقد الاجتماعي ينفذ عندما يجتمع الأفراد جميعًا، ويقررون الخروج من الطور الطبيعي، وهذا العقد ينتج عنه هيئة تشريعية تعتمد نظام الأكثرية في إصدار القوانين والتشريعات، وحفظ حقوق الرعية الطبيعية، والمفروض أيضًا قيام عقد آخر بين الهيئة التشريعية التي تألفت وبين سلطة تنفيذية تعين لتطبق القانون بالقوة على حالات معينة (السلطة القضائية)، والحكومة التي تعتمد وفق هذا النمط على موافقة الرعية هي وحدها تمثل الحكم المشروع (كرانستون، 1981، صفحة 63)، وهذا يحدث عندما يتنازل الأفراد عن حقوقهم للسلطة المفوضة. يقول جون لوك: "فكل من يطلق الطور الطبيعي ليندمج في جماعة ما يتوجب عليه أن يتنازل عن السلطة اللازمة لتحقيق الأغراض التي تألف من أجلها، لأكثرية تلك الجماعة، ما لم يتفق صراحة على تقليدها لعدد يربو على الأكثرية، وذلك هو العقد الوحيد المترتب على الأفراد الذين يلتحقون بدولة ما" (لوك، 1959، صفحة 197).

لكن السؤال المطروح: هل الحكومة الحاكمة في المجتمع المدني الذي تصوره لوك سلطة مطلقة أم لا؟ بصيغة أخرى: هل يمكن للأفراد عصيان السلطة في حالة ما أخلت بالعقد؟

إن الحكومة إذا أرادت أن تحافظ على مشروعيتها حسب لوك يجب عليها أن تحصر اهتماماتها بمصلحة المجتمع العام، وحماية حقوق الأفراد، كما يتوجب أن تلائم بين قوانينها وقوانين الطبيعة؛ ومثال ذلك ليس في وسع الحكومة مصادرة ملكية فرد دون موافقته، كما ليس في وسعها تفويض سلطاتها التشريعية، وإذا ما ألزم الحكم بهذه الشروط من العقد كان على الرعايا طاعة هذه السلطة، أما إذا انتهكت السلطة هذه الحدود فعندها يكون علاج القوة غير المستمدة إلى سلطة ذات صلاحية هو مقاومتها (كرانستون، 1981، صفحة 63)، وهنا يقصد بها المعارضة،

فللرعية حق المقاومة، بمعنى الثورة على السلطة التي أسند إليها الحكم، ويعتقد لوك أن من الغباء أن تسكت الرعية على اغتصاب حقوقها من طرف الحاكم، لأن غاية انتقالها من الطور الطبيعي إلى الطور المدني هو تحسين حالتها والمحافظة على حقوقها الطبيعية؛ فالطور الطبيعي أرحم من سلطة مدنية فاسدة.

وإجمالاً، فإن الشعب هو مصدر السلطة في الدولة؛ لهذا فقد أكدّ جون لوك على ضرورة أن تكون السلطة التشريعية في يد الشعب، وأن تكون هي الآمر والناهي في المجتمع المدني، بينما تهتم السلطة التنفيذية بتنفيذ القوانين التي وضعتها السلطة التشريعية، ليبقى دور السلطة القضائية مقتصرًا على حل النزاعات والخلافات التي يمكن أن تحدث بين الأفراد.

3.4 طبيعة العقد عند روسو

من أجل الانتقال من الطور الطبيعي إلى الطور المدني يقترح روسو عقد ميثاق يتنازل بموجبه الأفراد عن كامل حقوقهم لهيئة أطلق عليها اسم الإرادة العامة، وهذه الأخيرة حسبه هي كيان معنوي للجماعة ككل، ويكون لهذه الإرادة العامة السلطة المطلقة في تسيير شؤون الدولة، يقول روسو موضحًا: "... والآن يؤدي عقد الشركة هذا إلى هيئة معنوية مؤلفة من أعضاء بمقدار أصوات المجلس ذلك بدلاً من الشخصية الخاصة لكل متعاقد، ومن ذلك العقد تنال هذه الهيئة وحدتها وذاتيتها المشتركة وحياتها وإرادتها، وكان يطلق اسم المدينة على هذا الشخص العام الذي يؤلف على هذا الوجه من اتحاد جميع الأفراد فتسمى اليوم جمهورية" (روسو، 2012، صفحة 38).

ويؤكد روسو على أنه يجب أن يخضع جميع الأفراد للإرادة العامة، لأن خضوع الفرد للسلطة هو في حقيقته خضوع لإرادته كون أن الأفراد هم من خلقوا هذه السلطة، يقول روسو: "ويرى بهذه الصيغة اشتمال العقد على إلزام متبادل بين السلطة والأفراد وكون كل فرد متعاقد مع نفسه ملزماً بعلاقتين: وذلك كعضو للسيد نحو الأفراد، وكعضو للدولة نحو السيد، بيد أنه لا يمكن أن يطبق هنا مبدأ الحقوق المدنية القائل: "إن الإنسان غير ملزم بالعهود التي اتخذها مع نفسه"، ذلك لوجود فرق بين إلزام الإنسان نحو نفسه والتزامه نحو مجموع يعد جزءًا منه" (روسو، 2012، صفحة 41). ويذهب روسو إلى التأكيد على أن كل شخص يأبى الخضوع للإرادة العامة يُكره عليه من قبل الهيئة بأسرها، وهذا لا يعني غير إلزامه بأن يكون حرًا.

وفي مقابل طاعة الأفراد للإرادة العامة، فإن سلطة هذه الإرادة كذلك مطالبة بأن لا تتجاوز حدود العهود العامة، وأن كل إنسان يستطيع أن يتصرف تصرفًا حرًا فيما ترك من أمواله وحريته بهذه العهود؛ فلا يحق للسيد مطلقًا أن يحمل أحد الرعايا أكثر مما يحمل الآخر.

5. أشكال نظام الحكم السياسي بعد الانتقال من الطور الطبيعي إلى الطور المدني

1.5 هوبز

يرى هوبز أن طبيعة الانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية وبنود العقد يترتب عنها النظام الفردي المطلق أو الحكم الملكي، لهذا فقد اعتبر هوبز النظامَ الملكي ذا آثار إيجابية على وحدة المجتمع؛ إذ يبث الأمن والاستقرار، إضافة إلى كونه يحارب كل أشكال التكتلات والمعارضة التي تدعو إلى الانقسامات الداخلية، والملاحظ أن هوبز لا يدافع عن النظام الملكي بحجة التفويض الإلهي، وإنما بحجة المصلحة الجماعية للأفراد، يقول هوبز: "...أما الطرف المودع لديه هذا الشخص فيدعى بالحاكم المطلق، ويقال إنه يتمتع بالسلطة المطلقة، وكل ما يخرج عن نطاقه هو فرد من الأفراد التابعين له" (هوبز، 2011، صفحة 181).

ويعتقد هوبز أن ثمة وسيلتين لبلوغ هذه السلطة المطلقة: الوسيلة الأولى هي بواسطة القوة الطبيعية، كما يفعل أي رجل مع أولاده بهدف إخضاعهم لحكمه، فيستطيع إبادتهم إن رفضوا، أو أن يقوم عبر الحرب بإخضاع أعدائه لمشيئته دون التعرض لحياتهم، أما الوسيلة الثانية فهي اتفاق البشر فيما بينهم على الخضوع لشخص واحد أيا كان، أو إلى مجموعة أشخاص، ذلك طوعًا من باب الثقة طامحين بأن يحميهم من الآخرين (هوبز، 2011، صفحة 181)، وإذا تحقق الحكم المطلق بالوسيلة الأولى (أي الإخضاع بالقوة)، نتج عنه نشوء الدولة بموجب واقعة الاكتساب، أما إذا تحققت بالوسيلة الثانية فيسميها هوبز بالدولة السياسية.

وعمومًا، فإن الحاكم عند هوبز يتمتع بالسلطة المطلقة في تسيير شؤون الدولة، ولا يحق لأي سلطة أن تعارضه، حتى ولو كانت السلطة الدينية، فحاكم هوبز لا يختلف كثيرًا عن حاكم مكيافيللي، وإن كان إصدار هذا الحكم يحتاج إلى بحث عميق؛ باعتبار أن بعض الباحثين في الفكر السياسي يعتبرون أن مكيافيللي يمنح صلاحيات للحاكم ليس من أجل الحفاظ على الشعب فقط، وإنما لمصلحة الحاكم ذاته، بينما يعتقد هوبز أن السلطة المطلقة ليست غاية في حد ذاتها، وإنما وسيلة لحماية الأفراد وإسعادهم.

2.5 جون لوك

في كتابه "الحكم المدني"، وبالضبط في الفصل الحادي عشر، يقدم لوك نظام الحكم السياسي الأمثل لتسيير شؤون الدولة، وهذا النظام هو النظام الجمهوري الذي يقوم أساسًا على السلطة التشريعية؛ وبذلك يكون الشعب هو مصدر السلطات في الدولة، ويجب أن تكون هذه السلطة التشريعية في يد الشعب، وأن تكون كذلك هي السلطة العليا في الدولة. يقول لوك: "ولما كان الغرض الأول من اندماج الناس في المجتمع هو التمتع بأملاكهم بسلام

وأمان، وكانت الأداة الكبرى لذلك ووسيلته القوانين التي يقرها المجتمع، فالسنة الوضعية الأولى والرئيسية لجميع الدول هي إقامة سلطة تشريعية" (لوك، 1959، صفحة 218)، ويرى لوك أن السلطة التشريعية قد تكون ممثلة من جماعة أو شخص ينبثق عن الجماعة.

والسلطة التشريعية حسب لوك، سواء كانت محصورة في شخص واحد أو في عدة أشخاص، لا تملك السلطة المطلقة في التصرف في أرواح البشر وممتلكاتهم، بل يجب أن تكون خاضعة لهم، وبهذا يكون خضوع الفرد لهذه السلطة هو خضوع لإرادته، ويضع لوك قيودًا لهذه السلطة التشريعية، فإذا التزمت بها حققت الهدف المنشود من نشوء الدولة، وهذه القيود هي:

أ. لا يحق لهذه السلطة إهلاك المحكومين واستعبادهم أو إفقارهم عمدًا؛ فهذا الفعل منافٍ لأهداف الانتقال من الحياة الطبيعية إلى الحالة المدنية، فالأفراد تنازلوا عن حقوقهم من أجل العيش في أمان وسلام، وفي كنف الحرية لا الفوضى والاستعباد.

ب. لا يحق للسلطة التشريعية أن تدّعي الحكم بواسطة مراسم تعسفية مرتجلة، بل يحتم عليها أن تقر العدالة وتفصل في حقوق الناس بناءً على قوانين مسنونة قائمة يطبقها ذوو صلاحية (لوك، 1959، صفحة 219)، فغاية لجوء الأفراد إلى المجتمع المدني هي المحافظة على حقوقهم التي كانت مهددة في الطور الطبيعي.

ج. لا يحق للسلطة العليا أن تنزع شيئًا من أملاك أحد من دون موافقته؛ لأنه لما كانت حماية الملكية هي غرض الحكومة والباعث على اندماج البشر، تحتم أن يكون لأفراد الشعب حق الملكية (لوك، 1959، صفحة 222).

د. لا يحق للسلطة التشريعية أن تتخلى عن سلطة وضع القوانين لأي هيئة أخرى؛ ذلك أن هذه السلطة هي سلطة تفويضية منبثقة من الشعب (لوك، 1959، صفحة 222)، وهذا يعني أن خضوع الشعب للقانون المدني هو في حقيقة الأمر خضوع الفرد لقانون هو من ساهم في وضعه.

هـ. يجب أن يكون الحكم على أساس قوانين موضوعية ثابتة لا تتغير في الأحوال الخاصة (لوك، 1959، صفحة 222)، فمثلاً، القاضي أثناء إصداره الحكم لا ينظر إلى الاعتبارات الشخصية، فلا يفرق بين الغني والفقير، ولا بين القريب والبعيد. ويجب أن تهدف هذه القوانين إلى غرض واحد هو خير الشعب (لوك، 1959، صفحة 222)، أي إن الغاية من نشوء الدولة عند لوك هي حفظ المصلحة العامة للأفراد.

3.5 شكل الحكم عند روسو

يرى روسو أن الخروج من الحالة الطبيعية والدخول في الحالة السياسية، بمقتضى العقد الذي يؤكد بتنازل الفرد عن إرادته الفردية واتحادها مع إرادة الآخرين، يشكل ما يعرف بالإرادة العامة، وهذه الأخيرة أعلى هيئة في

الحياة السياسية؛ لأنها صاحبة السلطة في تسيير شؤون الدولة، وبهذا يصبح أفضل نظم الحكم بالنسبة لروسو هو الديمقراطية المباشرة، حيث يكون الحكم مباشرة دون وكلاء أو ممثلين، لكن السؤال المطروح هو: كيف يمكن تطبيق هذا النوع من الديمقراطية في الدول الحديثة؟

للإجابة على هذا السؤال، يقسم روسو مهام تسيير الدولة إلى السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية، وهو تقسيم في حقيقة الأمر لا يخرج عن تقسيم السلطة الموجود عند مواطنه مونتيسكيو أو جون لوك. لكن ما يتميز به روسو هو كيفية تعيين هذه السلطات والمهام الموكلة إليها، كما أن الجهاز السياسي الذي يسير الدولة ما هو إلا أداة اتصال بين الحاكم والمحكومين. يقول روسو: "... وما الحكومة إذن؟ إن الحكومة هيئة متوسطة قائمة بين الرعايا والسيد ليتواصلا، موكول إليها تنفيذ القوانين وصيانة الحرية المدنية والسياسية" (روسو، 2012، صفحة 83)، ولا يعترف روسو إلا بسيادة وحيدة هي سيادة الشعب، وبتعبير آخر: سيادة هيئة المواطنين التي لها وجود حقيقي بقدر ممارستها السلطان التشريعي، وبهذا فإن للهيئة التشريعية حسبه مهمتان لا تنفصمان: الأولى تتمثل في سن القوانين، والثانية في الحفاظ عليها، أي الإشراف على السلطة التنفيذية، "وليس من دولة في العالم لا يكون للسيد فيها حق الإشراف؛ ذلك بأنه من دوله تقتل كل علاقة مشاركة أو خضوع بين السلطتين وتتداعى، فواحدتهما لا تعود تعتمد على الأخرى، ولا يكون للحكومة بالضرورة صلة بالقوانين، ويصبح القانون مجرد لفظ دون دلالة" (روسو، 2012، صفحة 83).

إن السلطة حسب وجهة نظر روسو هي من اختصاص الشعب، ولا تعود لأي شخص آخر، فالشعب هو الذي يختار أعضاء هذه الهيئة، وهذا عكس ما نجده في السلطة التنفيذية التي يمكن أن تكون من اختصاص الإرادة العامة؛ ذلك أن صلاحيتها لا تخص أفعالاً معينة لا تقع ضمن نطاق القانون، أو بالنتيجة ضمن نطاق السيد باعتبار أفعاله تشريعية محضة (روسو، 2012، صفحة 95).

وحسب رأي روسو، فإن الأفراد يمارسون سيادتهم جماعيًا كلما التقوا في جمعية عامة تعقد بين الحين والآخر، ويكونون عادة خاضعين لحكومة هي عبارة عن هيئة دائمة يعهد إليها في الحياة اليومية بوضع القوانين وتنفيذها، وبهذا يكون الفرد جزءًا من المنظومة السياسية التي تسيّر الدولة، وهذا هو السبب الذي يجعل الديمقراطية تمارس بشكل مباشر، والأكثر من ذلك أن الشعب صاحب الإرادة العامة يستطيع أن يغير الحكومة متى شاء؛ لأنها من صنعه وتحت رقابته.

أما بخصوص إمكانية تأثير اتساع الرقعة الجغرافية وعدد السكان الكبير على تكريس الديمقراطية، فإن روسو يعارض مواطنه مونتسكيو في هذه النقطة، فهذا الأخير يعتقد أن الجمهورية تستطيع المحافظة على وجودها إذا كانت مساحتها صغيرة فقط، وعدد السكان قليل، فعند قراءة مونتسكيو تغدو كلمات مثل المسافة والبعد كلمات رئيسية، والمؤلف يفكر بوضوح على أساس المواصلات والنقل؛ فالحكم الجمهوري لا يستطيع أن يعمل إذا كان السكان موزعين على مدى واسع (كرانستون، 1981، صفحة 88)، في المقابل، يذهب روسو في اتجاه معاكس تمامًا لهذا الرأي، ويعتبر أن السلطة لا تقاس باتساع أو ضيق المساحة وكثرة أو قلة عدد السكان، فكل مواطن يعتبر نفسه مسئولاً عن قرارات ليست الحكومة إلا منفذة لها. كما أن الحكومة هي من صنع الأفراد، وخضوع الأفراد لهذه الحكومة هو خضوع لإرادتهم، وبالتالي فإن مسألة البعد والمسافة عن مركز هذه الحكومة لا تؤثر في الأمر، ويمكن إيضاح هذه الحالة الأخلاقية بمثل مألوف: فلو أنني، بصفتي مواطنًا في مجتمع طوعي حر، تلقيت من الأمانة التنفيذية رسالة تذكرني بأن علي القيام بعمل ما بموجب قرار اتخذ في اجتماع اشتركت فيه، فقد لا أرحب بهذا التذكير لحظة وصوله، إلا أنني أعتبر نفسي على خطأ إذا ما تخلفت عن الالتزام به، ويتزايد شعوري بالالتزام بنسبة مشاركتي الفعالة في الاجتماع (كرانستون، 1981، صفحة 88). وبعد أن نطبق أوامر السلطة، يأخذ هذا التطبيق طابعًا أخلاقيًا أكثر منه طابعًا إلزاميًا، وهنا يدخل روسو المشاعر الإنسانية ضمن آليات السلطة، ويمكن أن نلخص نظام الحكم السياسي عند روسو في النقاط التالية:

- تقوم سيادة الدولة على الإرادة العامة؛ فهي من تقرر شكل الحكومة.
- الحكومة عند روسو هي أمر عرضي وليس جوهريًا؛ فالحكام والموظفون وممثلو الشعب يعبرون فقط عن إرادة الشعب، ومن حق الشعب أن يعزل الحكومة ويستبدلها بأخرى.
- أفضل نظم الحكم بالنسبة لروسو هو النظام الديمقراطي، حيث إن الشعب هو من يسير شؤونه مباشرة، وهذه الديمقراطية يمكن أن تتحقق في الدول الكبيرة من الناحية الجغرافية والسكانية، ما دام الخضوع للسلطة هو مسألة أخلاقية وليس قهرية.

6. نظرية العقد الاجتماعي: قيمتها وحضورها في الخطاب السياسي المعاصر

1.6 القيمة الفلسفية والعملية لنظرية العقد الاجتماعي

لا يختلف اثنان في اعتبار نظرية العقد الاجتماعي تشكل إحدى أهم دعائم الخطاب السياسي الحداثي، سواء كانت هذه الأهمية من الناحية النظرية (الفكرية)، أو من الناحية العملية، وإن كان البعض يعتقد أن أحد أعلامها، وهو توماس هوبز، يعتبر أحد الفلاسفة الذين دافعوا عن النظام الملكي المطلق، وجعلوا من السلطة

السياسية بعيدة عن الشعب، إلا أن هذا الموقف لهوبز من السلطة ربما له ما يبرره في لحظة سياسية متوترة عاشها الفيلسوف. ولطالما كان حكمنا يتسم بالسلبية اتجاه السفسطائيين انطلاقًا من تعاطفنا مع سقراط، وبذلك تجاهلنا القيمة الفلسفية لفرقة السفسطائية، ونفس الأمر ينطبق على مكيافيللي الذي نحكم عليه دائماً بأنه حامل لواء الديكتاتورية، وتجاهلنا الظروف السياسية الصعبة التي عاشتها بلاده فلورنسا، فكل هذه الشواهد لا تدفعنا بطبيعة الحال إلى الإقرار بوجاهة موقف هوبز من نظام الحكم، وإنما هي شواهد تدفعنا إلى مراجعة وإعادة النظر في هذه الأحكام المسبقة.

إن ما يشترك فيه فلاسفة العقد الاجتماعي هو جعل الفرد محور الفعل السياسي، فتصور الدولة على أنها ظاهرة اجتماعية أو أخلاقية إنما هو تصور يرجع للفرد بصورة ما. ولهذا فإن هذه النظرية تحمل في طياتها بذور النزعة الفردانية التي ظهرت مع عصر النهضة، وتطورت بشكل كبير مع عصر الحداثة والتنوير، فالغاية القصوى للدولة، مهما كان شكلها، هي المحافظة على الفرد وحمايته، فالسلطة هي في النهاية خاضعة لإرادة الشعب، وهذا الأمر يعد انتصارًا للإنسان الأوروبي الذي تحرر من قيود الكنيسة، وأصبح مركزًا للوجود بعد أن كان يعيش على هامشه.

وإذا كان توماس هوبز فيلسوف الفردانية، فإن جون لوك هو محرر البشرية من كل أشكال السلطة المطلقة، لقد حاول أن يقدم التفسير الصحيح والكامل لصنع الإنسان للحضارة من المواد التي تقدم له وليس لها (شتراوس، 2005، صفحة 66). والأكثر من ذلك، فقد أطلق الأمريكيون على جون لوك اسم فيلسوف أمريكا؛ على اعتبار أن أفكاره السياسية التحريرية كانت بمثابة الموجه للثورة الأمريكية، فلم يكن الفكر السياسي الأمريكي أثناء الحرب ضد الاحتلال البريطاني إلا تأويلاً لما كتبه جون لوك.

أما جان جاك روسو فقد كان بمثابة الأب الروحي للثورة الفرنسية، إلى الحد الذي قال عنه فيلسوف ألمانيا إيمانويل كانط: "لو تأخر ميلاد روسو لتأخرت الثورة الفرنسية"، فقد كان شعار الثورة التي أطاحت بنظام الحكم الملكي هو: الحرية، الإخاء، المساواة، وهو شعار في حقيقته يدعو إلى ضرورة الحفاظ على الحقوق الطبيعية للإنسان، لهذا فإن روسو يعتبر أن تخلّي الإنسان عن حريته هو تخلٍّ عن إنسانيته، فغاية المجتمع المدني عند روسو هي المحافظة على الحقوق التي كان يتمتع بها الفرد في الطور الطبيعي.

ولعل ما يؤكد قيمة نظرية العقد الاجتماعي، خصوصًا فيما يتعلق بتأكيد أعلامها على ضرورة المحافظة على الحقوق الطبيعية، هو ما شهده الوطن العربي من ثورات شعبية، أو ما يصطلح على تسميته "الربيع العربي"، فهذه الثورات، وإن يعتقد البعض أن دوافعها وأسبابها مادية بيولوجية، فإن الأمر الذي لا ينبغي أن نشك فيه هو أن

الأنظمة العربية قتلت في شعوبها كل نزوع نحو الحرية والانعتاق، بل والأكثر من هذا، فقد أصبح المواطن يعيش حالة من الاغتراب الفكري (غياب حرية التفكير). والاغتراب الاقتصادي (فقدان الحقوق المادية)، فكل هذه المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية دفعت بالشعوب للقيام بالثورة، لهذا يمكن القول كذلك إن فشل الدولة في مهمتها، وهي المحافظة على الحقوق والحريات، جعلها تفقد مشروعيتها، وبالتالي فإن الثورة أصبحت أمرًا حتميًا.

2.6 حضور نظرية العقد الاجتماعي في الخطاب السياسي المعاصر

لقد توجه الخطاب السياسي المعاصر إلى البحث عن أسس وكيفية تحقيق العدالة، وآليات تكريس حقوق المواطنة، بالإضافة إلى دعوته لخلق فضاء عمومي يتسم بالتواصل والحوار، ومقصيًا في الوقت ذاته كل أشكال التصادم التي تؤدي إلى الدخول في دائرة العنف والفوضى.

وإذا بحثنا عن نظرية سياسية معاصرة جاءت متأثرة بما حملته نظرية العقد الاجتماعي من أفكار، فإننا نجد هذا بوضوح عند الفيلسوف الأمريكي جون رولز (1923–2002)، في نظريته حول العدالة، فكتابه الصادر سنة 1971 والموسوم بـ "نظرية العدالة" يعد حسب أغلب النقاد العمل الفلسفي الأبرز في القرن العشرين؛ على اعتبار أن جون رولز يعد من المدافعين عن المذهب الليبرالي بشقه الديمقراطي والاجتماعي، وقد ناقش رولز كل ما له صلة بالحقوق والحريات، وكيفية توزيع الفرص بشكل متساوٍ، مع أنه سمح ببعض أنواع اللامساواة التي تكون قابلة للتبرير، لكن ما يهمنا في نظرية العدالة كما تصورها رولز ليس التعمق في شرحها وتفسيرها، وإنما توضيح أين يكمن حضور نظرية العقد الاجتماعي فيها.

لقد كانت الغاية التي يهدف إلى تحقيقها جون رولز هي تقديم تصور للعدالة يمكّن من تعميم ورفع مستوى تجريد نظرية العقد الاجتماعي كما وجدت خاصة في أعمال جون لوك وجان جاك روسو. يقول رولز في مقدمة كتابه "نظرية العدالة": "ما حاولت القيام به هو تعميم ورفع مستوى تجريد نظرية العقد التقليدية، كما عرضها لوك وروسو، أتأمل بهذه الطريقة أنه يمكن تطوير النظرية بحيث لا تبقى مفتوحة على الاحتجاجات التي أصبحت قدرًا لها، علاوة على ذلك، تبدو هذه النظرية أنها تقدم تفسيرًا نظاميًا بديلاً للعدالة..." (رولز، 2011، صفحة 21)، وبناءً على هذا، فإن جون رولز يعترف أن نظريته في العدالة جاءت امتدادًا لنظرية العقد الاجتماعي.

ولتوضيح هذا الحضور لنظرية العقد الاجتماعي في نظرية العدالة عند رولز، سوف نؤسس لمقاربة فلسفية نكشف من خلالها التداخل بين النظريتين، فعلى الرغم من أن غاية العقد عند كل من هوبز ولوك وروسو هي الخروج من الحالة الطبيعية والدخول في الحالة المدنية، وغاية العقد عند رولز هي تحقيق العدالة، إلا أن هناك تشابهًا في الأسس والمنطلقات، فإذا كانت نظرية العقد الاجتماعي تقوم على أسس من بينها تشخيص الحالة الطبيعية الأولى،

وكذا دوافع الانتقال إلى المجتمع المدني، بالإضافة إلى وجود شروط التعاقد والنتائج المترتبة عن ذلك، فإن نظرية العدالة عند رولز تقوم هي الأخرى على أسس ومنطلقات تشبه إلى حد بعيد أسس ومنطلقات نظرية العقد، فمثلاً، حالة المساواة الطبيعية وأسباب الانتقال تقابلها عند رولز حالة الجهل أو ما يصطلح عليه "ستار الجهل" الذي يجب أن يمر به الأفراد قبل الاتفاق على مبادئ العدالة، بالإضافة إلى ذلك، فإن هدف الدولة في نظرية العقد هو المحافظة على الأفراد وحماية حقوقهم، وهو الأمر ذاته نجده عند جون رولز، ويمكن أن نحصر ونلخص نقاط التأثير بين النظريتين فيما يلي:

1.2.6 الوضع الأصلي

ويعني عند رولز الوضع الذي يتداول فيه الأفراد المتعاقدون بغرض تحديد مبادئ العدالة، من دون أن يراعي هؤلاء الأفراد مصالحهم وأوضاعهم وميولاتهم من حيث هم أفراد؛ أي إنهم يدخلون في حالة جهل تام لأي امتيازات أو اعتبارات فكرية أو اجتماعية، ويمكن أن نفهم هذا الوضع على أنه الوضع الذي يتميز بحالة المساواة التي تكون شرطًا للانتقال من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية في نظرية العقد الاجتماعي، يقول جون رولز موضحًا هذا الوضع: "...ومن أجل القيام بهذا الوضع افترض أن الأطراف يتموضعون خلف حجاب الجهل. إنهم لا يعرفون كيف ستؤثر البدائل المتنوعة على حالتهم الذاتية، وهم مضطرون لتقييم البدائل كلية على أساس اعتبارات عامة، لقد افترض إذن أن الأطراف لا يعرفون أنواعًا معينة من حقائق معينة، لا أحد يعرف مكانه في المجتمع وطبقته الاجتماعية، أو وضعه الاجتماعي. ولا يعرفون من التوزيع المتعلق بالإمكانات والموجودات الطبيعية: ذكاؤه وقوته، وما شابه، ولا أحد يعرف تصوره للخير..." (رولز، 2011، صفحة 181)، وبهذا يتضح أن تحقيق العدالة عند رولز يكون انطلاقًا من غض النظر عن كل ما يملكه الأفراد من امتيازات وفوارق فردية واجتماعية بإمكانها أن تعيق إرساء العدالة في المجتمع.

2.2.6 غاية التعاقد هي في صالح الأفراد

لقد عرفنا أن غاية الخروج من الطور الطبيعي والانتقال إلى الطور المدني عند فلاسفة العقد الاجتماعي هي حماية حقوق الأفراد، ونفس الغاية نجدها عند جون رولز؛ فالغاية الأولى من الاجتماع البشري عنده هي تحقيق العدالة بين الأفراد، يقول رولز مشبها هذا الاجتماع باللعبة: "...وأخيرًا، فالغاية المشتركة هي الرغبة العامة لجميع اللاعبين، إنه يجب لعب لعبة جيدة، ويمكن تحقيق هذه الغاية المشتركة فقط إذا لُعبت اللعبة بإنصاف وفقًا للقواعد،

إذا تقابلت الأطراف بشكل متكافئ إلى حد بعيد، وإذا كان جميع اللاعبين يشعرون بأنهم يلعبون بشكل جيد، لكن حين يتحقق الهدف، ويحصل كل شخص على المتعة والرضا من الشيء نفسه إذا لُعبت اللعبة جيدًا، هو إنجاز جمعي يتطلب تعاون الجميع..." (رولز، 2011، صفحة 625).

إضافة إلى ذلك، فإن رولز لا يختلف كثيرًا عن فلاسفة العقد الاجتماعي في دعوتهم للمحافظة على الحرية والمساواة في المجتمع المدني، فالحرية والمساواة تعتبران الركيزة الأساسية لأية نظرية سياسية، وهما يشكلان محور نظرية رولز، إن الحرية في الاختيار أكثر أهمية مما نختاره، لذلك يؤكد رولز على ضرورة سن قوانين تحمي هذه الحرية، ولا يجب أن نتنازل عنها مهما كانت قيمة المقابل، والتنازل عن الحرية لا يكون إلا من أجل الحرية نفسها؛ فكرة نجدها في نظرية العقد الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بتنازل الأفراد عن حريتهم لسلطة معنوية تحفظ لهم حقوقهم وتعزز حريتهم.

7. خاتمة

في الختام، يمكن أن نستخلص النتائج التالية:

- تعد نظرية العقد الاجتماعي من بين أبرز النظريات التي عرفها الفكر الأوروبي الحديث، ويمكن اعتبارها ثورة كوبرنيكية في مجال السياسة؛ نظرًا للمبادئ الجديدة التي قامت عليها، مثل ارتكازها على علم النفس في تفسير الطبيعة البشرية، وكذا دراسة أسباب الاجتماع البشري.
- طبيعة التجمعات البشرية ليست طبيعية كما كان يعتقد قديمًا، وإنما هي تعاقدية بالدرجة الأولى.
- نتائج التعاقد نتج عنها ظهور أنواع من أنظمة الحكم السياسي، أصبحت اليوم محل جدال فلسفي وسياسي، خاصة فيما يتعلق بآليات تحقيق الديمقراطية الحقة.
- لنظرية العقد الاجتماعي فضل كبير في بزوغ عصر الأنوار، وتحرير الإنسان من قيود السلطة المطلقة، سواء كانت سلطة دينية أو سياسية، فضل يظهر بشكل جلي مع الثورتين الفرنسية والأمريكية.
- حضور هذه النظرية في الخطاب السياسي المعاصر دليل قاطع على أصالة وقيمة هذه النظرية من الناحية النظرية والإجرائية، حضور جلي وواضح نجده في فلسفة الأمريكي رولز، دون أن نغفل حضور هذه النظرية أيضًا في مدرسة فرانكفورت، خصوصًا في الفلسفة السياسية عند يورغن هابرماس.

لقد فتحت نظرية العقد الاجتماعي المجالَ لعلم السياسة بنسج علاقات ابستمولوجية مع علوم أخرى، أبرزها علم النفس والأنثروبولوجيا، فالسياسي اليوم لا يكفيه معرفة قواعد اللعبة السياسية، بل يلزمه معرفة سيكولوجية الجماهير، وما هي الأسباب التي دفعت بالبشر إلى الاجتماع في شكل قبائل ودول.

8.قائمة المصادر والمراجع:

1. روسو، جون جاك .(2012) .*العقد الاجتماعي* .القاهرة :مؤسسة هنداوي.
2. رولز ,ج .(2011) .*نظرية العدالة* .دمشق :الهيئة العامة للكتاب.
3. زروخي، اسماعيل .(2001) .*دراسات في الفلسفة السياسية* .القاهرة :دار الفجر .
4. شتراوس ,ا .و .(2005) .*تاريخ الفلسفة السياسية* .القاهرة :المجلس الاعلى للثقافة .
5. كرانستون ,ا .و .(1981) .*أعلام الفكر السياسي* .بيروت :دار النهار.
6. كرم، يوسف (د.ت) .*تاريخ الفلسفة الحديثة* .القاهرة :دار المعارف.
7. لوك،جون .(1959) .*مقالاتان في الحكم المدني* .لبنان :اللجنة الدولية لترجمة الروائع.
8. هوبز، توماس .(2011) .*اللفياثان :الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة* .الامارات :دار الكلمة .